

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية



السياسة الحكومية في مجال الجماعات
المحلية

أكتوبر 2015

في إطار تنفيذ مخطط عمل الحكومة، باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد برنامج عمل يركز أساسا على المحاور الإستراتيجية التالية:

المحور رقم 01: تخفيف الإجراءات وعصرنة خدمات المرافق العمومية الإدارية:

في هذا الإطار، تمت مباشرة تجسيد عمليتين رئيسيتين متلازمتين تتمثلان فيما يلي:

- اتخاذ جملة من التدابير الإدارية والقانونية ترمي إلى تخفيف وتوحيد الإجراءات الإدارية؛
- عصرنة خدمات المرافق العمومية الإدارية.

بخصوص تخفيف الإجراءات الإدارية تم اتخاذ العديد من التدابير لتحسين كافة الخدمات الإدارية، لاسيما فيما يخص تكوين ملفات جواز السفر البيومتري، بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة وبطاقة ترقيم المركبات.

تدرج هذه العملية في إطار مخطط العمل السنوي المتعدد القطاعات الذي قررت الحكومة تجسيده، وذلك بتتصيب لجنة الإشراف الوطنية واللجان القطاعية لتبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية.

من جهة أخرى ونظرا للأثر الكبير لاستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على نوعية الخدمات الإدارية وتخفيف الإجراءات، جعلت وزارة الداخلية والجماعات المحلية من ذلك أولوية بالغة الأهمية.

بهذا الصدد، يعمل قطاع الداخلية والجماعات المحلية على خمس (05) أصعدة مختلفة وهي:

- الاستغلال الأمثل للأليات المعتمدة في إطار جواز السفر البيومتري من خلال إدخال تحسينات هامة، مثل حجز البيانات الحرفية والرقمية (Alpha numériques) عبر شبكة الأنترنت دون الحاجة إلى تنقل المواطن، التسيير الذكي وعن بعد لمواعيد التسجيل البيومتري، إعلام المرتفق أنيا بوضعية تقدم معالجة ملفه عبر موقع الأنترنت لدائرتنا الوزارية وكذا من خلال رسائل نصية (SMS)؛
- لامركزة مجمل الخدمات الإدارية التي كانت تقدمها الدائرة على مستوى البلدية (بطاقة التعريف الوطنية، بطاقة ترقيم المركبات، رخصة السياقة، ...).

هذا الإجراء الذي شرع في تجسيده تدريجيا يهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمرتفق بصفة ملموسة، مع إسناد مهام جديدة للمنتخبين لتعزيز صلاحياتهم.

كما تشمل هذه العملية جواز السفر البيومتري، حيث شرع في تنصيب تجهيزات بيومترية على مستوى البلديات، مع منح أولوية العمل بها لبلديات المدن الكبرى قبل تعميم ذلك على باقي البلديات.

- ربط مختلف القطاعات بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ما سيمكن من إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية عند تكوين الملفات أو في إطار إجراءات الإدارية، الأمر الذي يمثل تبسيطا ملموسا للإجراءات، سيعزز التعاون الإداري بين القطاعات ويضع الأسس الأولى للإدارة الإلكترونية.

كما يسعى قطاع الداخلية والجماعات المحلية إلى تعزيز هذه الروابط البينية بين القطاعات من أجل تمكين المواطن من الاستفادة من تسهيلات أخرى متعلقة بتكوين الملفات، وذلك باستغلال قواعد بيانات القطاعات الأخرى، مثلما هو الحال بالنسبة لصحيفة السوابق العدلية، شهادة الجنسية أو تلك المتعلقة بالانتساب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS).

- مواصلة أشغال ورشات العصرية بإصدار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية والتي تعد قفزة نوعية، لاسيما بفضل اعتماد تكنولوجيات حديثة من الجيل الأخير، تستجيب للمعايير الدولية الأكثر صرامة، مما سيمكن وزيادة على تعريف حاملي هذه البطاقة، من استعمالها كدعامة إلكترونية للاستفادة من خدمات عمومية متعددة، وذلك بفضل ميزة تعدد الاستعمالات التي تتميز بها.

إضافة إلى أن سنة 2016 ستعرف اعتماد بطاقة التعريف الوطنية، فإنه سيتم الشروع في تجسيد مشروع رخصة السياقة وبطاقة ترقيم المركبات الجديدتين، وهو ما سيسمح بالإنهاء من اعتماد المعلوماتية في تقديم الخدمات الإدارية الأكثر طلبا وضمان خدمة عمومية نوعية بعيدا عن كل التعقيدات البيروقراطية.

- العمل على تطوير الآليات التقنية المعتمدة باستعمال التكنولوجيات الحديثة مثل تلك المتصلة بالخدمات عن بعد وتكنولوجيا الهاتف النقال والتي يعمل قطاع الداخلية والجماعات المحلية على تجسيدها بإنشاء الأرصديات المعلوماتية الخاصة بها، إضافة إلى اعتماد الإطار القانوني المناسب، حيث أصدرت الحكومة في هذا السياق النص المتعلق بالتصديق الإلكتروني.

على صعيد آخر وإضافة إلى الخدمات العمومية الموجهة مباشرة للمواطن، شرعت المصالح الإدارية للقطاع في تجسيد مسعى شامل لإدخال المعلوماتية، وذلك من خلال تطوير عدة أنظمة معلوماتية آلية ترمي إلى الرفع من فعالية المصالح وعصرنة أدوات عمل الهياكل، حيث يتمثل أهم هذه الأنظمة في ذلك المسمى "البلدية الإلكترونية E-Commune"، الذي يعد نظام إعلام مدمج، يضم جميع مصالح البلدية، حيث سيشكل أساسا للمشروع في تعميم المعلوماتية على كافة المصالح الإدارية والتقنية للقطاع.

المحور رقم 02: تحفيز التنمية المحلية:

المحور الثاني الذي يعمل القطاع على تجسيد يتعلق بتطوير التنمية المحلية بكل أبعادها.

في هذا الإطار، يركز عمل قطاع الداخلية والجماعات المحلية حول أربعة (04) مسائل هامة وهي:

- ترقية الإستثمار الإقتصادي على المستوى المحلي: يتعلق الأمر أساسا بإعطاء دفعة للإستثمار وفقا للتدابير الجديدة التي أقرتها الحكومة ضمن أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وكذا التعليم الوزاري المشتركة الصادرة في شهر سبتمبر 2015، والتي تم بموجبها رفع كافة الصعوبات المسجلة سابقا، من خلال تحرير المبادرة الإقتصادية بعيدا عن كل العراقيل البيروقراطية وتبسيط إجراءات اعتماد الإستثمارات ومنح عقود الامتياز على العقار الإقتصادي.
 - تحفيز الدور الإقتصادي الجديد للجماعات المحلية من خلال إدخال تعديلات على الإطار القانوني الذي يحكم الوكالات العقارية للولايات وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، بما يشجع على إنشاء الأملاك المنتجة للمداخيل والهياكل ذات قيمة مضافة كبيرة تكفل للجماعات المحلية الاستفادة من نشاطات اقتصادية جديدة لتهيئة وتوفير العقار الإقتصادي والاستجابة لمتطلبات المنافسة والمردودية، إضافة إلى وضع حيز الخدمة للهياكل الاقتصادية التي بإمكانها تطوير قدرات الجماعات المحلية.
 - إعادة النظر في نظام المالية والجباية المحلية من خلال مراجعة الإطار القانوني الذي يحكم هذين المجالين الأساسيين في التسيير المالي والجباي للميزانيات اللامركزية.
- هذا المسعى يرمي إلى تزويد الجماعات المحلية بمصلحة للضرائب والرسوم ذات مردودية عالية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وإمكانات كل بلدية و/أو ولاية.
- من جهة أخرى، سيتم الرفع من أداء نظام تحصيل إيرادات الجباية والأملاك، وذلك في إطار وضع حيز التنفيذ لخطة عمل الحكومة الرامية إلى تحسين مردود الجباية العادية خارج المحروقات، والتي شرع في تجسيدها باعتماد مقارنة متعددة القطاعات.

كما شرع قطاع الداخلية والجماعات المحلية في تجسيد مخطط عمل متعدد الجوانب يرمي إلى تسوية الوضعية القانونية للأماكن المحلية وتثمين مستحققات الكراء والاستغلال في إطار عقود الامتياز، إضافة إلى تطوير آليات تحصيل الحقوق والرسوم.

- إعادة تأهيل وعصرنة وتحسين خدمات المرافق العمومية الجوارية، وذلك من خلال اتخاذ تدابير تنظيمية وقانونية جديدة ترمي إلى معالجة النقائص المسجلة واعتماد ميكانزمات مبتكرة كفيلة بضمان فعالية الخدمات ذات الصلة المباشرة بالإطار المعيشي للمواطن، لاسيما فيما يخص إعادة تنظيم مصالح النظافة، تحيين مخططات جمع النفايات المنزلية والصلبة، تنظيم عمليات إعادة إصلاح مواقع وممرات أشغال المشاريع، إضافة إلى اعتماد إجراءات واضحة فيما يخص حقوق أشغال عبور الطرقات.

على صعيد آخر، هناك العديد من الملفات قيد المعالجة حاليا، لاسيما فيما يتعلق بالأطر القانونية التي تحكم التعاون المشترك بين البلديات، الاستعانة بمصادر خارجية والتسيير المفوض لبعض المرافق العمومية الجوارية، إضافة إلى النصوص القانونية المتعلقة بممارسة صلاحيات الضبط الإداري، الحضري والطرقات.

في نفس السياق، ستتم مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية بوسائل التدخل، لاسيما عبر مساهمات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، كما سيتم دعم خاص للولايات المنتدبة الجديدة المستحدثة على مستوى ولايات الجنوب في إطار التنظيم الجديد الذي أقره فخامة السيد رئيس الجمهورية.

المحور رقم 03: تعزيز ضمانات ممارسة الحريات العامة:

فيما يخص الحريات العامة، لقد باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية العديد من ورشات الإصلاحات التي تتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي، لاسيما فيما يخص:

- إعداد جميع النصوص التطبيقية لقوانين الإصلاحات السياسية التي أقرها فخامة السيد رئيس الجمهورية، حيث تم إصدار جميع النصوص التنظيمية المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

هذه الترسانة القانونية ستساهم في تسهيل ممارسة المجالس المنتخبة لمهامها وفي ترسيخ الممارسات الديمقراطية في تسيير المجالس المنتخبة.

- إستكمال وضع الإطار التنظيمي الذي يحكم الحركة الجمعوية، وذلك بالانتهاء من:

▪ إعداد النص الخاص بالجمعيات الدينية، وذلك بالتنسيق مع القطاعات المعنية؛

▪ النصوص التنظيمية المتعلقة بالمؤسسات المخددة لذكرى الشخصيات والأحداث التاريخية؛

▪ إعداد النص التنظيمي المتعلق بالجمعيات التي سيمنح لنشاطها طابع المنفعة العمومية، والذي يهدف إلى إضفاء ديناميكية على الحياة الجمعوية وتوجيهها نحو تعبئة جميع مواردها حول مهام المرفق العمومي.

- العمل على تجسيد ورقة الطريق المعدة من أجل ترسيخ المسعى التشاركي في تسيير الشؤون العمومية المحلية، وذلك بتأطير هذا المسعى بإطار قانوني مناسب مع تنصيب هياكل للتشاور والاستشارة (مرصد المرفق العمومي، مجالس استشارية محلية...) التي تأتي لاستكمال جهود المجالس المنتخبة من أجل تمكين الهيئات العمومية من التعرف على أهم انشغالات الساكنة وجعلها في الإصغاء الدائم للوسائط الاجتماعيين، مع تطوير طريقة عمل تسمح بإشراك ممثلي المواطنين بمناسبة القيام بمهام المرفق العمومي.

- إعادة تنظيم وظيفة المنازعات على مستوى الجماعات المحلية من أجل ضمان مرافقة أحسن لعمليات الاستشارة القانونية والدفاع بفعالية عن مصالح الجماعات المحلية أمام الهيئات القضائية الخاصة، مع ضمان احترام الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين ومستعملي المرافق العمومية من خلال الاحترام الصارم للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

في هذا الإطار ستتم مباشرة عملية للتدقيق في عمل وسير مصالح المنازعات بغية إعادة تنظيمها في ظل سياسة صارمة لمرافقة الجماعات المحلية بخصوص هذا الملف.

المحور رقم 04: إعادة التنظيم الإداري للجماعات المحلية:

إن سياسات الإصلاح والعصرنة التي تمت مباشرتها فيما يخص مهام وخدمات المرافق الإدارية والتوجه الإستراتيجي الذي تبنته الحكومة من أجل تقريب الإدارة من المواطن، يستدعيان مراجعة التنظيم الإداري قصد تكييفه مع المعطيات الميدانية الجديدة، حيث يعتزم قطاع الداخلية والجماعات المحلية في هذا الشأن:

- الانتهاء من تنصيب الولايات المنتدبة المستحدثة بولايات الجنوب وتزويدها بهياكل الاستقبال والوسائل المادية والبشرية، مع تخصيصها ببرامج معتبرة لتنميتها وتأهيلها، الأمر الذي سيمكن هذه الهيئات الجديدة من لعب دورها بصفة كاملة في مجال التنمية والاستجابة السريعة وفعاليتها لحاجيات وتطلعات مواطني هذه الولايات المنتدبة؛

- الشروع في تجسيد المرحلة الثانية من التنظيم الجديد الذي أقره فخامة السيد رئيس الجمهورية، والمتمثلة في استحداث ولايات منتدبة بولايات الهضاب العليا، والتي ستحظى بنفس التدابير التي تم اتخاذها لفائدة الولايات المنتدبة المستحدثة بولايات الجنوب، أما المرحلة التي تلي ذلك فتتمثل في استحداث ولايات منتدبة بولايات الشمال؛
- تبعا للقرارات المتخذة فيما يتعلق بلامركزية خدمات المرافق العمومية الإدارية على مستوى البلديات، باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مراجعة مهام وتنظيم وسير الدوائر والدوائر الإدارية بولاية الجزائر؛

هذه المراجعة ترمي إلى تعزيز مهام المراقبة والتنشيط والتنسيق، إضافة إلى توسيع الصلاحيات في مجال تسيير برامج تنمية إقليم الدائرة الإدارية ونشاطات المرفق العمومي الجوي، وهي قرارات تم اتخاذها خلال المجلس الوزاري المشترك المنعقد في شهر سبتمبر 2014، والذي خصصته الحكومة لولاية الجزائر، والتي يتعين تجسيدها في القريب العاجل؛

- من جهة أخرى، يعتبر تكييف تنظيم الإدارة العامة للولاية من أهم الملفات التي تعتمزم وزارة الداخلية والجماعات المحلية تجسيدها، حيث قطعت عملية إعادة تنظيم مصالح الإدارة المحلية والتنظيم العام أشواطاً معتبرة، كما ستليها عملية إعادة تنظيم المصالح الأخرى، لاسيما مصالح المفتشية ومندوبية الأمن.

مما سبق، يتضح بأن الأمر يتعلق بدديناميكية عامة للإصلاح، تعتمزم وزارة الداخلية والجماعات المحلية إضفاءها على جميع مستويات الإدارة العمومية للقطاع، سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

المحور رقم 05: تنمية المورد البشري

نظرا لكون العنصر البشري هو مصدر كل سياسات الإصلاح والعامل الرئيسي لنجاحها، فقد خصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية جزءا كبيرا من مخطط عملها لتنمية القدرات المهنية للمستخدمين وتأهيل الكفاءات قصد الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها الإصلاحات الجديدة، لاسيما فيما يتعلق بـ:

- مواصلة سياسة تحسين معدل التأطير على مستوى الإدارات المحلية، وذلك بترجيح إدماج المستخدمين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP
- تمكين الولايات المنتدبة الجديدة من الاستفادة من برنامج خاص للتوظيف وإعادة نشر الموظفين، كفييل بجعلها عملياتية فورا؛

- إعادة تشكيل شبكة مؤسسات التكوين عن طريق إتمام إنجاز هياكل التكوين الجهوية المتواجدة حاليا في طور الإنجاز؛
- مباشرة تجسد مخطط التكوين الذي سيشمل جميع الفئات المهنية، وذلك بتعبئة جميع مؤسسات القطاع وتعزيز قدرات التكوين من خلال تنفيذ برنامج للتعاون مع قطاعي التعليم العالي والتكوين والتعليم المهنيين، إضافة إلى التعاون الدولي في مجال التكوين؛
- تطوير مناهج التكوين باستحداث أروضيات معلوماتية حديثة للتعليم والتكوين عن بعد، والتي ستمكن من تكوين عدد أكبر من الموظفين.
- إعادة تنظيم المدرسة الوطنية للإدارة ومراجعة نظام التكوين فيها، وذلك بتطوير تكوين ذو نوعية في مجال الإدارة العمومية العليا؛
- مراجعة تنظيم المركز الوطني للبحث والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية وجعله أداة فعالة للبحث والتحليل في خدمة التنمية المحلية، وذلك في إطار التوجهات الجديدة؛
- وضع حيز التنفيذ لبرنامج التعاون مع قطاع التعليم العالي في ميدان البحث العلمي، وهو ما سيسمح بثمين نتائج البحث واستغلالها في إطار المحاور الإستراتيجية لتطوير السياسات العمومية التي باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

من جهة أخرى، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في تجسيد أعمال أخرى من أجل مرافقة هذه الجهود، لاسيما من خلال مباشرة إعداد نظام الإعلام الخاص بالموارد البشرية (SIRH)، الذي سيسمح بعصرنة تسيير الموارد البشرية وإدراجها في إطار التسيير الإستراتيجي للمستخدمين وإدخال المعلوماتية في أعمال التسيير الروتينية، وهو الأمر الذي سينجم عنه مستقبلا توجيه الجهود نحو الأبعاد الاستراتيجية لتنمية المورد البشري.